

إدارة المخاطر بين تطبيق معايير بازل II و حوكمة البنوك

د. بركان زهية

جامعة البليدة

ملخص:

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها ، و هنا يأتي دور الفكر المحاسبي المعاصر توصيف تلك المخاطر و قياسها و الإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر و السيطرة عليها و من ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية و النوعية التي قد يتعرض لها البنك مستقبلا و اتخاذ القرارات الاستثمارية و القرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك .

قامت لجنة بازل بوضع بعض المبادئ الأساسية لتشجيع وتقوية ممارسات الحوكمة في البنوك ، ومساعدة القائمين على الرقابة و الإشراف على تحسين تلك الممارسات في القطاع المصرفي ويتم تنفيذ تلك المبادئ من خلال آليات عديدة تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل و الالتزام بمبادئ انضباط السوق، حيث نجحت الحوكمة في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي للشركات، والاقتصاد القومي ككل. إلا انه على الرغم من هذه الأهمية ، لم يلق مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة .

المقدمة

على اعتبار أن تبني مبادئ الحوكمة يقلل من المخاطر التي قد تتعرض لها هذه البنوك، خاصة وان التجارب الأخيرة أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية كاد أن يؤدي إلى تدمير الاقتصاديات بشكل خطير. عملت المصارف العربية بشكل متواصل خلال السنوات الأخيرة، على معايشة ومواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية والمالية العالمية، وقد تركزت هذه التطورات الدولية بصورة خاصة، على الاهتمام بوضع أساليب حديثة لإدارة المخاطر المصرفية، والضبط الداخلي والرقابة والإفصاح المالي والتقييم الائتماني للعملاء، فضلاً عن وضع معايير دولية لكفاية رأس المال». أن ما يعنينا بالدرجة الأولى، كيف تصل المصارف العربية إلى تنفيذ الاتفاقية، مع العلم أن التحديات التي يطرحها هذا الموضوع، هي أكثر بكثير من الفرص التي يوجدها، وانه إذا كان من الصحيح أن معايير بازل الجديدة تعتبر خطوة مهمة في الاتجاه السليم، من حيث تحسين سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف وأيضاً سياسات وممارسات إدارة رأس المال، وتعزيز ركائز الاستقرار المصرفي، وتطوير استخدام أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي إلا انه من الصحيح أيضاً إن هذه المعايير ستوجد صعوبات أمام مصارفنا العربية عموماً في استقطاب مصادر التمويل الدولية، بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لدولنا ومصارفنا، هذا إن وجدت. كما أنها ستفرض ضغوطاً على مصارفنا لتدعيم مستويات رسميتها ومعدلات كفاية رأس المال، بسبب المخاطر الجديدة .

1- تشكيل بازل 2 و البيئة المصرفية

1-1 تشكيل لجنة بازل 1 و بازل 2

تم تشكيل لجنة بازل في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك للمرة الأولى في عام 1974، وقد قامت هذه اللجنة بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في عام 1988، حيث حددت نسبة 8 في المائة كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك. وقد أخذت الدول الصناعية - بشكل عام - بالانصياع إلى هذه القواعد والمعايير العامة التي أخذت بها مختلف الدول خارج الدول الصناعية. ولم تقتصر اللجنة على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك، إذ أنها قدرت أن مواجهة المخاطر المصرفية تتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة فأصدرت في عام 1997 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة واتبعتها في عام 1999 بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها. وخلال

التسعينات وخصوصاً في نهايتها عند وقوع الأزمة المالية (1997) ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال، وأن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد البنوك، حيث أن هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن أن المخاطر التي تواجهها البنوك تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان.

ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية، حيث مرت بعدة مراحل، والبداية كانت عام 2001 بعدما أصدرت لجنة بازل المقترحات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال واستمر الباب مفتوحاً لتلقي التعقيبات والملاحظات لتصدر بشكلها النهائي في منتصف عام 2006، على أن يبدأ التطبيق في عام 2007.

1-1-1 تعريف بازل 2

تعرف لجنة بازل 2 بمجموعة من الإجراءات والأفكار التي تهدف إلى الكفاية في رأس مال المصارف، و تؤكد على أهمية إدارة المخاطر وتشجيع التحسينات الجارية على قدرات المصارف في تقييم المخاطر. وتقدم مفهوم شامل يهدف لمطابقة المتطلبات التنظيمية مع المبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر، والإشارة إلى مقاربات معقدة للمخاطر الائتمانية، والتركيز على مخاطر التشغيل، وهنا يحدث الربط بين رأس المال الواجب تأمينه والمخاطر الداخلية لهذه المصارف. ونهت بازل 2 إلى مخاطر التشغيل وإدراجها في جدول أعمال المصارف.

1-1-2 اتفاقية بازل 2 وكفاية رأس المال في البنوك التجارية

الجانِب الأساسي في هذه الاتفاقية هو كيف تتمكن البنوك من المواكبة والتكيف لثلاثة أنواع أساسية من المخاطر وهي: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بما يضمن المحافظة على مستوى مقبول لرأس المال؟ إن غالبية المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية مرتبطة بعناصر الميزانية العمومية المتمثلة بشكل أساسي بنشاطات الإقراض والاقتراض **Lending and Borrowing** أو القيام بوظيفة الوساطة المالية، على الرغم من أن هناك نشاطات تقوم بها هذه البنوك لا تعكسها الميزانية العمومية تكون مصحوبة بمخاطر معينة مثل النشاطات الاستشارية وأعمال الوكالة، وإدارة الاستثمار وخدمات القروض. ونتيجة لتنوع المخاطر والخسائر الكبيرة التي يمكن أن تنجم عنها في حال وقوعها مما

يهدد بقاء واستمرار ونجاح البنك التجاري فقد اتجهت الكثير من البنوك التجارية في البلدان المتقدمة إلى استحداث إدارة مستقلة للمخاطر.

تسعي المصارف العربية بشكل متواصل لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية والمالية العالمية لا سيما بوضع أساليب حديثة لإدارة المخاطر المصرفية والضبط الداخلي والرقابة والإفصاح المالي والتقييم الائتماني للعملاء ووضع معايير دولية لكفاية رأس المال .

1-1-3 التباين بين بازل I و بازل II

ركّز اتفاق بازل I على أهمية تحقيق المصارف لمعدل كفاية رأس المال ولم يركز إلا على مخاطر الائتمان، بموجب اتفاق 1988، ثم أضاف أوزان مخاطر السوق عام 1996. أما اتفاق بازل II فركّز على أساليب القياس المختلفة لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وأعطى المصارف الحرية في استخدام أساليبها ونماذجها الداخلية، وهو ما لا يتوافر في الوقت الحالي في المصارف على المستوى العالمي. كما أنه ركّز على أهمية إدارة المخاطر المصرفية، إذ أن العبرة ليست بتحقيق معدل 8 في المائة لكفاية رأس المال فقط، ولكن بكيفية إدارة المصارف للمخاطر المصرفية بصورة سليمة

ركزت مقررات بازل الأولى على المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية التي تشمل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم، في حين في ظل قرارات بازل الثانية تم اعتبار هذين النوعين من المخاطر إضافة إلى المخاطر التشغيلية. إن كفاية رأس المال التي تم تحديدها بنسبة 8% بموجب اتفاقية بازل الأولى يتم احتسابها من خلال قسمة رأس المال المتاح للبنك أو ما يطلق عليه القاعدة الرأسمالية على الموجودات المرجحة أو الموزونة حسب درجة المخاطرة. وفيما يتعلق بمقررات بازل الثانية فإنها أبقت على النسبة نفسها والقاعدة الرأسمالية نفسها، إلا أن التغيير المهم هو في الأوزان المخصصة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ، إضافة إلى المخاطرة الجديدة المضافة وهي المخاطر التشغيلية.

وبتحديد مقياس المخاطر يتحدد رأس المال الرقابي . وإنها محاولة جادة وحضارية لفهم معنى إدارة المخاطر. إن تطبيق مبادئ بازل 2 على المصارف العربية تتطلب كيفية التعامل معها وستعاني من صعوبات التنفيذ حسب حجم أعمالها وعدد فروعها وأوضاع السوق والأوضاع السياسية (1). إنها

مؤشر على مدى صحة تعامل المصارف في أعمالها الاعتيادية. وكشف لقاعدة الزبائن الذين يتعامل معهم المصرف ومدى سلامة هذه القاعدة .

ويفهم البعض أن لجنة بازل 2 ماهي إلا أسلوب تكنولوجي للمعلومات والإحصاءات ليس إلا. بينما هي عمل تنفيذي لإدارة المخاطر على مستوى العمليات المصرفية كافة . رغم صعوبة وتعقيدات تطبيق أفكار بازل 2 مما يوجب على إدارات المصارف وضع معايير لتضييق الفجوة بين وضع المصارف الحالي ومتطلبات بازل 2 وصياغة مشروع شامل وكامل وواضح قبل التطبيق . وراحت المصارف العربية تتخبط في كيفية التطبيق . تاركة لنفسها وضع آليات لذلك وهو عمل تجريبي له عيوبه في حالة فشل فهمه.

1-1-4 الدعائم أساسية لاتفاقية بازل الثانية

هناك ثلاث دعائم أساسية لاتفاقية بازل الثانية وهي:

الدعامة الأولى: متطلبات دنيا لرأس المال، حيث تتضمن هذه المتطلبات في حساب معيار كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الثلاثة وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، وهناك معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها وردت في التقرير الأخير للجنة بازل).

الدعامة الثانية: تتمثل في المتابعة الرقابية في مراقبة وتقرير استراتيجيات كفاية رأس المال الداخلية . وهي مهمة إدارات المصارف وأجهزتها التنفيذية، إذن هنالك محفظة رأس المال ومحفظة المخاطر والتناسب بينهما أمر ضروري وملزم . أي المراجعة من قبل السلطة الرقابية، والهدف منها التأكد من أن كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها البنك وإستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال. وتقترح لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ،

-الأول يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال.

-والثاني يتعلق بتقييم الجهة الرقابية أي النظم المتوفرة لدى البنوك داخلياً لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة،

-والثالث يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من

الحد الأدنى المطلوب، وأيضاً يجب أن تكون لديها القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.

- والرابع يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال المطلوب.

الدعامة الثالثة: هي انضباط السوق من خلال تحسين معايير الإفصاح لدى المصارف وسيادة الشفافية في كل المجالات المعلوماتية (2). انضباط السوق، يعني ذلك المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات، واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب. ويهدف الإفصاح إلى التشجيع على إتباع البنوك الممارسات المصرفية السليمة.

1-2 تطبيق بازل II مع التركيز على سياسات إدارة المخاطر المصرفية

إن تطبيق بازل II يفرض تحسين الأداء في المالية العامة. وستكون له مفاعيله على الاقتصاد فبقدر ما يتحسن التصنيف السيادي في البلد تتوسع إمكانية التمويل للقطاعين العام والخاص، وتنخفض بنية الفوائد، الأمر الذي ينعكس توفيراً في خدمة الدين العام وكلفة أقل للقطاع الخاص، ما يشجع الاستثمار.

ما يعيننا في بازل II بالدرجة الأولى هو كيف ستصل المصارف العربية إلى تنفيذها، علماً أن التحديات التي يطرحها هذا الموضوع هي أكثر بكثير من الفرص التي يوجدها. كما تحتاج المصارف العربية إلى تطوير أنظمتها وسياساتها الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية، إذ أن هذا الأمر أصبح شرطاً هاماً للبقاء في ظل تنامي العولمة المالية وافتتاح الأسواق المالية على بعضها واحتدام المنافسة بين المؤسسات المصرفية (3).

2- البيئة المصرفية ونشأة وتطور المخاطر

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات فقد كانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساساً بتجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودة المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة و كانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق

النقود الخاصة بها ، وحدت من مخاطرها أيضا و كان هناك حوافز منخفضة للتغيير و المنافسة أما في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في الصناعة و بين القوى الدافعة الرئيسية كان هناك ثلاثة عوامل معوقة لتلك التغيرات و هي :

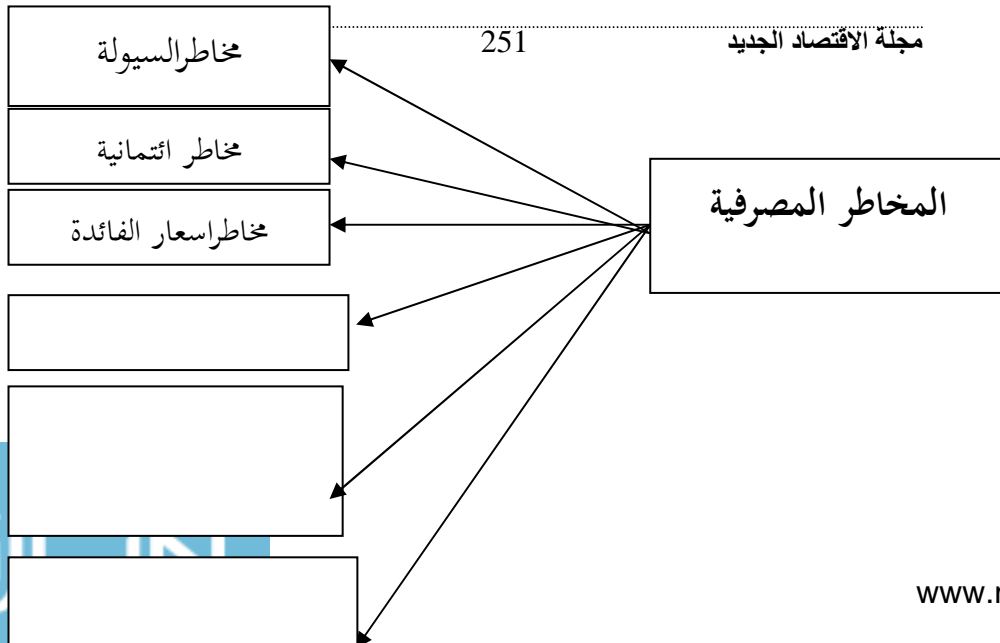
1. الدور المتضخم للأسواق المالية
2. التحرر من اللوائح و القواعد التنظيمية
3. ازدياد المنافسة

1-2 المخاطر المصرفية

يعرف الخطر بأنه تلك الحالة التي يكون فيه احتمال حدوث الانحراف عن تحقيق نتيجة مرغوبة يتم توقعها أو هنالك أمل في تحقيقها ، في حين تعرف إدارة المخاطر في معناها الواسع بأنها تلك العملية التي تصون و تقي الموجودات دخول الأفراد أو الشركات ، أما في معناها الضيق فإنها تعرف بأنها الوظيفة الإدارية للأعمال باستخدام مدخل علمي للتعامل مع المخاطر و لذلك فهي تستند إلى فلسفة واضحة وتتبع خطوات متسلسلة محددة جيدا . و تقوم سلطات الرقابة المصرفية بفحص ممارسات وأساليب البنك في إدارة المخاطر .

إن المخاطر المصرفية التي يتناولها بازل II تشمل مخاطر الائتمان و السوق و التشغيل و مخاطر المشتقات و السيولة و العمليات المصرفية الإلكترونية والتي بدأت تنامي في السنوات الأخيرة . تعتبر معايير بازل الجديدة التي انطلقت في 2004، تمثل ثقافة جديدة لإدارة المخاطر المالية لمقابلة الصدمات الداخلية والخارجية...

ويمكن أن تواجه البنوك التجارية العديد من المخاطر مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية (4). ، مخاطر السيولة، مخاطر التسويات، مخاطر الرافعة، الأخطار السياسية والأخطار المتعلقة بالسيادة، مخاطر العمليات المصرفية الدولية، مخاطر البنوك الأخرى ذات المصالح المشتركة، المخاطر القانونية



الشكل رقم (1) : المخاطر المصرفية

المصدر : طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية
القاهرة ، 2005 ص: 363

يوضح الشكل المخاطر المصرفية الرئيسية وتعرف المخاطر عادة بأنها التأثير السلبي على الربحية لعدة
مصادر مميزة لعدم التأكد. و قد ركزت اتفاقية بازل الثانية على ثلاثة أنواع من المخاطر و هي:

1-1-2 مخاطر الائتمان: Crédit Risk

يعتبر هذا النوع من المخاطر من أكثر الأنواع التي تواجهها البنوك التجارية، و هذا النوع يمثل
60% من مجموع المخاطر التي تواجهها البنوك. وتظهر هذه المخاطرة عندما يتخلف المقترض عن سداد
القرض في التاريخ المحدد، وهذا يقود إلى انخفاض القيمة الحالية للأصول، ويضعف قدرة البنك على الوفاء
بالتزاماته المختلفة والمخاطرة الحقيقية للائتمان تتمثل في انحراف أداء المحفظة عن القيمة المتوقعة. ومن
المعروف أن البنوك التجارية غالباً ما تمنح القروض مقابل ضمانات معينة، وبعد مرور فترة من الزمن قد
تنخفض قيمتها، وهذا يعتبر من المشاكل أو المخاطر التي تواجهها في هذا المجال. وتقليل درجة تأثير هذا

النوع من المخاطر من خلال التنويع، لكن لا يمكن إزالتها بالكامل بسبب أن جزءاً منها يتخلف عن السداد يكون مرتبطاً أو متأتياً من مخاطر السوق.

2-1-2 مخاطر السوق Systematic Risk or Market Risk :

وتظهر هذه المخاطرة عندما يحصل هناك تغير في قيمة الأصول نتيجة عوامل اقتصادية مختلفة. ولا يمكن تجنب هذا النوع من المخاطر عن طريق التنويع، ويمكن مواجهة الخسائر الناتجة عنه عن طريق التغطية لهذه الخسائر . ومخاطرة السوق يمكن أن تأخذ أشكالاً متعددة لكن على مستوى البنوك التجارية يمكن أن تظهر نتيجة التقلبات في معدلات الفائدة وقيمة العملات ونتيجة التقلبات في أسعار الأدوات المالية. فالبنك التجاري من المتوقع أن يتعرض لمخاطرة السوق المرتبطة بأوراق الدين مثل السندات أو اتفاقيات سعر الصرف الآجل والأدوات المستقبلية والخيارات ، والبيع والشراء الآني للعملة (المبادلة)، والبيع الآجل للتحويل الخارجي. وبسبب تأثير العوامل الاقتصادية في عمل البنوك التجارية، فإن غالبيتها تحاول تخمين أو تقدير تأثير مخاطر السوق على مستويات الأداء، لذلك تحاول تغطية الخسائر الناجمة عنها، حيث يمكنها تقليل درجة الحساسية للتغير في العوامل التي لا يمكن التحكم بها.

3-1-2 المخاطر التشغيلية: Operational Risk

تظهر هذه المخاطرة نتيجة عدم الدقة في تنفيذ العمليات المختلفة أي ارتكاب الأخطاء، أو فشل أنظمة التشغيل في الاستجابة لتعليمات أو قوانين معينة، أو نتيجة الخداع أو الاحتيال.

2-2 الإدارة السليمة للمخاطر

إن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية تستلزم إن تكون مجالس الإدارات والإدارات العليا في الصناعة المصرفية والمالية العالمية لا سيما وضع أساليب حديثة لإدارة المخاطر المصرفية والضبط الداخلي والرقابة والإفصاح المالي والتقييم الائتماني للعملاء ووضع معايير دولية لكفاية رأس المال .

إذا كان من الصحيح أن معايير بازل الجديدة تعتبر خطوة هامة في الاتجاه السليم، لا سيما تحسين سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف ورأس المال، وتعزيز الاستقرار المصرفي، وتطوير استخدام أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي مثل التوريق، فإنها ستوجد صعوبات أمام مصارفنا العربية عموماً في استقطاب مصادر التمويل الدولية، بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لدولنا ومصارفنا، هذا إن وجدت. وستفرض

ضغوطات على مصارفنا لتدعيم مستويات رسميتها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لا سيما

مخاطر التشغيل التي تنص عليها اتفاقية بازل. II"

إن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية تستلزم إن تكون مجالس الإدارات والإدارات العليا بمصارفنا مهتمة ومدركة تماماً لأهمية إدارة المخاطر المصرفية، ووضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بها، والاعتماد على الأسلوب العلمي في قياس المخاطر المصرفية والكفاءة والخبرة في إدارة تلك المخاطر (5).

1-2-2 أسس إدارة المخاطر المصرفية

من بين أسس إدارة المخاطر المصرفية نجد :

- مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا،
 - وجود إطار عمل لإدارة المخاطر الفعالة والقوية الشاملة في المصرف
 - تكامل إدارة المخاطر وعدم فصل تقييم المخاطر بمعزل عن بعضها البعض ...
- تمثل معايير بازل 2 ثقافة جديدة في إطار العمل المصرفي.. ثقافة إدارة المخاطر المالية لمقابلة الصدمات الداخلية والخارجية، وتتطلب هذه المعايير منا كمصارف عربية إدخالها بشكل مدروس إلى أعمالنا ومحاولة تطويعها بما يتناسب وبيئتنا المالية، بحيث نحافظ على اندماجها الفعال في الصناعة المصرفية العالمية، تعزيزاً لثقة المجتمع الدولي بقطاعنا المصرفي.

2-2-2 البنك المركزي و تطبيق معايير كفاية رأس مال الدولية.

إن للعمل المصرفي دوراً كبيراً في تطوير الاقتصاد وان تطبيق معايير كفاية رأس المال الدولية " بازل 2 " في البنوك العربية وإدارة المخاطر المصرفية من شأنه أن ينعكس بصورة إيجابية على أوضاع البنوك والنشاط الاقتصادي بشكل عام. على ضرورة التعاون بين البنك المركزي والمؤسسة والبنوك في النهوض بأساليب إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي إذ أن إدارة المخاطر عملية مستمرة ودائمة ولا تمثل هدفاً زمنياً محدداً بالنسبة للبنوك العربية إن مؤسسة ضمان الودائع تعتبر من مؤسسات إدارة المخاطر المصرفية على مستوى الجهاز المصرفي وتتوقف قدرتها في إدارة مخاطر أعمالها بدقة على إدارة البنوك لمخاطرها الانفرادية. مع ضرورة مواصلة العمل التوعوي والثقيفي في الإطار التعاوني بين المؤسسات المعنية للنهوض بالصناعة المصرفية العربية وعرض مجموعة من الخبراء الدوليين والمحليين في القطاع المصرفي الاتجاهات الحالية في إدارة

المخاطر ومعايير كفاية رأس المال في "بازل2" الدولية. ويركز بشكل أساسي على العلاقة بين إدارة المخاطر المصرفية ومتطلبات كفاية رأس المال والأساليب الكمية والحديثة في قياس إدارة أنواع المخاطر المختلفة.

3- علاقة الحوكمة في الجهاز المصرفي بتقليل المخاطر المصرفية

1-3 تعريف الحوكمة

الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة .

وبمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء ، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية .

تعددت الآراء حول مفهوم أو تعريف الحوكمة ، حيث ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) ، إن الحوكمة هي النظام الذي يوضح كيفية إدارة مؤسسات الأعمال و الرقابة عليها و يعتبر هذا التعريف من أهم التعاريف في هذا المجال (6) .

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين. ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل ، وتوليد الأرباح وأخيرا خلق فرص عمل .

2-3 الحوكمة في الجهاز المصرفي :

تعنى الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين ، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين ، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة (7). وتمثل العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين ، تمثل المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة

التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون ، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين ، الممثلين في المودعين ، وصندوق تامين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني ، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي .

إن الركائز الأساسية التي لا بد من توافرها حتى تكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك فتتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية ولكن لا بد من ضرورة تطبيقها بشكل سليم وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى البنك المعنى وإدارته من الجهة الأخرى ، حيث يجب أن تكون إدارة البنك مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها ، والممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعايير التي وضعتها " لجنة بازل " للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية والتي من أهمها :

- الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي وللبنك وتحديد مسؤوليات الادارة .
- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا.
- ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي .
- ضرورة توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة
- يتطلب نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي وجود نوع من العقاب في حالة الخطأ ووجود آلية لتصحيح الأخطاء

جدول رقم : (1) الأطراف الرئيسية و مسؤولياتهم في حوكمة البنك و إدارة مخاطره

الأهمية		المسؤولية عن إدارة المخاطر	الأطراف الرئيسية
المستوى التشغيلي	مستوى السياسات		
	حاكمة	التعظيم و التحسين	في مجال النظم سلطات قانونية و تنظيمية

مشرفو البنك	المراقبة	غير مباشرة (مراقبة)	غير مباشرة للتطبيق مباشرة	قابلة غير
مؤسسون حملة الأسهم	تعيين الأطراف الأساسية	غير مباشرة	غير مباشرة	غير مباشرة
مجلس الإدارة	وضع السياسة	حاكمة	غير مباشرة	غير مباشرة
الإدارة التنفيذية	تنفيذ السياسة	حاكمة(التنفيذ)	حاكمة	حاكمة
لجنة المراجعة / المراجعة الداخلية	اختبار مدى التقيد بسياسات مجلس الإدارة و توفير تأكيد بشأن حوكمة الشركات و النظم الرقابية و عملية إدارة المخاطر	غير مباشرة (الالتزام)	مباشرة	
المراجعون الخارجيون	التقييم و إبداء الرأي	غير مباشر(تقييم)		
المستهلك إطراف خارجية (الجمهور)	التصرف بشكل مسئول	غير قابلة للتطبيق	غير مباشرة	غير مباشرة

المصدر : طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ص: 421

2-3-1 دور البنوك في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات .

يمكن الحديث عن دور البنوك في تعزيز حوكمة الشركات من خلال محورين:

1- أن تكون البنوك رائدة في مجال تبني مبادئ حوكمة الشركات

إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي يجب أن يمر عبر طريقتين، الأولى تقوده البنوك المركزية باعتبارها المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي والآخر هو البنوك ذاتها لأن غياب الحوكمة يعني الفوضى والانهيار. إن الإصلاحات المطلوبة على هذا الصعيد لا تخرج عن الإصلاحات المطلوبة عموماً في مجال حوكمة الشركات من حيث التأثير في تركيبة مجلس الإدارة والفصل

قدر الإمكان بين الملكية والإدارة . وتقوية عمل هذه المجالس من خلال التحديد الواضح والدقيق للمهام والمسؤوليات التي يضطلع بها من خلال التعيينات الإلزامية للمدراء المستقلين وتشكيل اللجان المساندة بمدف مهنة عملية اتخاذ القرارات . يضاف إلى ذلك أن إجراءات المراجعة والتدقيق التي تجريها البنوك والبنك المركزي تحتاج إلى عملية تقييم فبالرغم من التزام البنوك بإجراءات التدقيق الداخلي والخارجي ورغم دور البنك المركزي بالتدقيق على أعمالها إلا أن الاضطرابات التي تعرضت لها البنوك تظهر مدى الحاجة إلى تقييم عمليات المراجعة وتقويتها .

2- دور البنوك في تعزيز وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها الممول الرئيسي للشركات:

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات. حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها. كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم المؤسسات التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات.

إن اهتمام البنوك بقضايا حوكمة الشركات وتوفر الممارسات السليمة لها عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان للعملاء هو المدخل الأساسي لتحفيز الشركات على تطبيق وتبني مفاهيم الحوكمة ، بحيث يكون توفر ممارسات سليمة للحوكمة ، عامل فاعل باتجاهين،

يتمثل الاتجاه الأول باعتبار الحوكمة إحدى أركان القرار الائتماني الأمر الذي يدفع المقترضين إلى الاهتمام بتبني الممارسات السليمة للحوكمة لتسهيل الحصول على الائتمان .

أما الاتجاه الثاني فهو أن تتضمن أسعار الفوائد الممنوحة للعملاء مرونة ملموسة تجاه التزام العملاء بالممارسات السليمة للحوكمة بحيث يقتنع العملاء بجدوى الحوكمة ودورها في تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة.

ورغم اهتمام البنوك بقضايا الحوكمة عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان، إلا أن هذا الاهتمام لم يرقى بعد إلى اعتباره أحد الركائز الأساسية لمنح الائتمان ويعزى ذلك إلى اعتبارات عديدة، أهمها أن البنوك نفسها قد تنقصها الحوكمة ولم يتوفر بعد الوعي الكامل بأهميتها لدى مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، إضافة إلى أن الثقافة المحلية لا تزال تنظر إلى قضايا الحوكمة باعتبارها قضايا قليلة الأهمية

بسبب شيوع الملكيات العائلية، كما أن المنافسة بين البنوك ذاتها تدفع إلى التخلي عن مبادئ الحوكمة بهدف المحافظة على الحصة السوقية وتحقيق الأرباح.

إن مراجعة السياسات الائتمانية لدى البنوك يظهر مدى الحاجة إلى أن تتضمن هذه السياسات فصلاً خاصاً يُعنى بمبادئ حوكمة الشركات ضمن رؤية أهداف البنك نفسه، كما يجب أن يشمل تعريف البنك لمفهوم أفضل العملاء الذين يتم منحهم سعر الفائدة الفضلى (Prime Lending Rate)، أولئك العملاء الذي تتوفر لديهم ممارسات سليمة لمبادئ حوكمة الشركات.

إضافة إلى ذلك فإن عملية تقييم العملاء (Rating) وإن كانت تُعنى جزئياً بقضايا الحوكمة، إلا أن تفعيلها أكثر يعتبر أحد الأدوات التي تستطيع البنوك من خلالها تعزيز مبادئ حوكمة الشركات التي يضمن لها في النهاية تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها وضمان عدم حدوث متغيرات مفاجئة. وفيما يلي بعض التوصيات والمبادئ التي قد تسهم في تفعيل دور البنوك لتعزيز تطبيق مبادئ حوكمة

3-2-2 أهمية حوكمة الجهاز المصرفي

تقوم البنوك بتوظيف المدخرات في المجتمع، خصوصاً في الدول النامية. وتعد البنوك من مصادر التمويل الهامة للشركات، خاصة وأن القطاع المالي في أغلب الدول النامية يعتمد على الجهاز المصرفي. هذا بالإضافة إلى أنه يمكن للبنوك أن تقوم بدور هام في أحكام الرقابة على أداء الشركات التي تقوم بتمويلها وفرض مبادئ الحوكمة عليها.

3-2-3 الخطوات التي تم اتخاذها

قامت لجنة بازل بوضع بعض المبادئ الأساسية لتشجيع تطبيق وتقوية ممارسات الحوكمة في البنوك، ومساعدة القائمين على الرقابة والإشراف على تحسين تلك الممارسات في القطاع المصرفي. ويتم تنفيذ تلك المبادئ من خلال آليات عديدة تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل، والالتزام بمبادئ انضباط السوق (Market Discipline).

3-2-4 الالتزام والتوافق مع المعايير

تتعامل الركيزة الأساسية لاتفاقية بازل الثانية مع التزام السوقية، حيث تؤكد على أهمية الشفافية ونشر المعلومات .

- نعني بالشفافية قدرة الحصول على معلومات صحيحة ويمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالسياسات والنتائج في الوقت المناسب .
- كما يتطلب ذلك التأكد من أن المعلومات ذاتها تتسم بسهولة الحصول عليها لكافة المتعاملين .

ومن جهة أخرى تقوم هذه البنوك حالياً بتطبيق مجموعة من الحلول المالية المتكاملة التي تحقق العديد من الوظائف اللازمة لرسم السياسات و اتخاذ القرارات الإستراتيجية على مستوى العملاء أو الفروع أو المنتجات المصرفية. وتشمل هذه النظم: نظم إدارة العلاقة مع العملاء CRM نظم الربحية – Profitabilité نظم إدارة المخاطر Risk Management وجميع هذه النظم وتطبيقاتها تعد أساس للتوافق مع المعايير الدولية و خاصة بازل 2 .

إذا كان هناك تطبيق جيد للحوكمة في القطاع المصرفي، فمن الممكن أن يمهّد ذلك تطبيق الحوكمة في القطاعات الأخرى للاقتصاد، من خلال إعطاء مثل جيد وتنفيذ ممارسات إدارية جيدة . إن الحوكمة لا تنحصر فقط في وضع القوانين بل تتعلق بإنشاء مناخ من الثقة. إن تدعيم حوكمة المؤسسات العامة يعتبر عملياً يشارك فيها كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع .

3-2-5 - قيمة إدارة المخاطرة

إدارة المخاطرة الكفء يمكن أن تشكل قيمة في الأبعاد التالية - بأهمية أكثر أو أقل:

1. الالتزام والمنع

- تفادي الأزمات في المنظمة الخاصة .
- تفادي الأزمات في المنظمات الأخرى .

- الامتثال إلى معايير إدارة الشركة .
- تفادى المسؤولية الشخصية من المديرين .

2. تشغيل الأداء

- فهم المدى الكامل من الخطر الذي يواجه المنظمة .

تشهد البنوك العربية تحديات كبرى تتمثل في المنافسة المتنامية من قبل البنوك الأجنبية على المنطقة وهي حالة صحية يمكن للبنوك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تستفيد من المنافسة حتى تواصل مجهودها في الإصلاح وترفع وتفتح من فعاليتها. وحول مدى استعدادات بنوك المنطقة العربية لمتطلبات «بازل2» قال المدير التنفيذي لمعهد التمويل الدولي: «إن بنوك المنطقة في الطريق الصحيح استعداداً لتطبيق الإجراءات، ولكنها مطالبة بتسريع الخطأ في هذا المجال وفق توصيات بازل «بازل2» وهي إجراءات تتعلق بضرورة وجود مدخرات في البنوك بنسب معينة مقارنة برأس مالها لتسهيل إدارة المخاطر التي تنجم عن خسائر الائتمان وخسائر العمليات».

يسمح دور اتحاد المصارف العربية في التنسيق بين الدول العربية لتنفيذ مقررات بازل 2 بشكل دوري ومنتظم بالتواكب مع العالم وتطبيق أحدث المعايير العالمية في قطاع المصارف... حيث أدركت الدول العربية خطورة عدم التقدم والتخلف عن مسيرة التقدم وأصبحت المصارف المركزية على المستوى العربي تدرك أهمية تطبيق المعايير العالمية وتلزم البنوك التابعة لها بتطبيقها حيث أدركت مدى أهمية تلك المعايير لنمو القطاع المصرفي ومواجهة التحديات الخارجية خاصة عمليات الاندماج والاستحواذ على المستوى العالمي..

الخاتمة :

ومن نتائج هذه الأفكار على المصارف العربية ستكون كتوقع مستقبلي كالتالي : على مستوى المصرف الواحد ستخفض متطلبات رأس المال في المصارف ذات المحافظ الائتمانية المضمونة في حين ستصيب المخاطر الجمة المصارف التي أعدت إدارة محافظها الائتمانية بصورة سيئة، ونسمع هنا وهناك أن مخاطر ستصيب بعض المصارف تصل إلى مليارات الدنانير . وقد يؤدي الأمر إلى انهيار أكثر من مصرف إذا لم تكن بوادره قد بدأت . والمصارف المرشحة هي التي أدارت الائتمان بشكل غير مضمون الأمر الذي سيتطلب منها المزيد من رأس المال الرقابي وهذا مالا تستطيع الحصول عليه من

المؤسسين أو المساهمين أو الودائع وستظهر ظاهرة جديدة محلياً وموجودة عالمياً وهي ظاهرة ((الاندماج))

فإدارات المصارف أصبحت ملزمة بعملية مراجعة وتقييم ورسم استراتيجيات تعمل وفق مبادئ بازل 2 .
والعلاقات الائتمانية التي تمت ضمن إطار الفساد الاقتصادي ستصبح عبئاً على المصارف وهنا يتوجب
على البنك المركزي أن يقوم بإجراءات شديدة على المصارف التي لا تملك قاعدة معلومات واسعة
وشفافة عن زبائنها.

ستواجه المصارف صعوبة في إيجاد الصلة بين متطلبات عملها ومبادئ بازل 2 بسبب تخلف نظم
الإدارة المحلية عن النظم الدولية المتطورة وهذا له أسبابه الموضوعية والذاتية.
على المصرف الواحد أن يحدد بين مخاطر الائتمان والمردود. وحين تظهر المخاطر على السطح
فينبغي على المصرف أن يخصص جزءاً من رأسماله لتغطية هذه المخاطر بنسبة محددة، ((ثقافة المخاطر
((وأصبحت مطالبة الآن بتحديث معلوماتها وتصنيف زبائنها لتتمكن من قياس درجة المخاطر . ومن لا
يملك قاعدة معلوماتية عن الزبائن سيجد نفسه في دوامة.

يشكل اتفاق بازل الجديد فرصة طويلة الأمد للمصرف ، إلا أن الضغوط التي تتعرض لها ميزانيات
المصارف و أرباحها التشغيلية ، تجعل من الاستثمارات الأولية التي على المصارف القيام بها للتقيد بمعايير
الاتفاق الجديد تحدياً قصير الأمد .

و من الجدير بالذكر أن إطار بازل الجديد لكفاية رأس المال يشكل فرصة و تحدياً في آن واحد بالنسبة
للصناعة المصرفية على المستوى المحلي و العربي لان التحديات التي يطرحها إطار بازل هي أكبر بكثير من
الفرص التي يوجدها .

إن معايير بازل الجديدة تشكل ثقافة جديدة في إطار العمل المصرفي . وتتطلب هذه المعايير من
المصارف العربية إدخالها بشكل مدروس و محاولة تطويعها بما يتناسب و بيئتنا المالية ، بحيث نحافظ على
اندماجنا الفعال في الصناعة المصرفية العالمية ، تعزيزاً لثقة المجتمع الدولي بقطاعنا المصرفي .

الهوامش:

1- عباس إبراهيم البغدادي بين مطرقة لجنة بازل2 وسندان المصارف العراقية في <http://www.com> في 7 فيفري 2007

2- فاروق محفوظ الترشيح الإداري لأداء مصرفي حديث مجلة البنك و المستثمر العدد63 2005 : ص: 15

3- بيتر هيورد، المعايير المطلوبة لترشيح الإدارة المصرفية في ضوء بازل 2 في مجلة البنك و المستثمر العدد63/ 2005
ص: 12

4- نعيم سبابا حوري نظرات في اتفاق بال الجديدة في مجلة البنوك في الأردن العدد 2 المجلد 23 / 2004 : ص: 22

- 5- ماجدة احمد شلبي ، الرقابة المصرفية و إدارة المخاطر في ظل معايير بازل 2 و متطلبات تطوير الحكم المؤسسي ، جامعة الرقازيق ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع و العشرون للاقتصاديين المصريين تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري في الفترة ، 5-7 ماي 2005 ، ص 23
- 6- اتحاد المصارف العربية ، الحكم المؤسسي في القطاع المصرفي العربي و متطلبات تطوير ممارساته وفق المعايير الدولية - سلسلة أوراق مصرفية ن 2003، جانفي ، ص،ص: 7،9
- 7- محمد حاملة دور البنوك في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات منتدى المعرفة الأردن 15 فيفري 2005